حكومة سلطنة عمان

الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان

سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

النسخة النهائية

هيئة تقنية المعلومات
سلطنة عمان
Information Technology Authority
Sultanate of Oman

هذا المستند موثق إلكترونيا. وأي نسخة مطبوعة لا تعتبر موثقة.

المحتويات

1 مقدمة 3
1.1 ما المقصود بالبيانات الحكومية المفتوحة؟ 3
1.2 مجالات البيانات المفتوحة 3
1.3 الاستثناءات 3
2 أهداف السياسة 4
2.1 نطاق تطبيق السياسة 5
3 السياسة 5
3.1 أحكام السياسة 5
3.2 مبادئ البيانات المفتوحة 5
4 الأدوار والمسؤوليات 7
4.1 إدارة السياسة 7
4.2 تنفيذ السياسة 7
5 المراجع 9

الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان

سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

1 مقدمة

تجلت رؤية جلالة السلطان لتحويل سلطنة عمان إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة بوضع الرؤية الاقتصادية للسلطنة لعام 2020م ولتحقيقها تم اعتماد استراتيجية عمان الرقمية في مارس 2003م لتسهم بدورها في تنمية مجتمع عمان الرقمي وتطوير الحكومة الإلكترونية.

ويشير مصطلح الحكومة الإلكترونية إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها لجعل العمليات والإجراءات الحكومية أكثر كفاءة، وتقديم خدمات حكوميّة أكثر جودة إلى جانب زيادة مشاركة المواطنين. وفي الوقت الذي تقوم فيه الجهات الحكومية بتحويل إجراءاتها والخدمات العامة التي تقدمها إلى خدمات إلكترونية، فإنها تنتج كميات هائلة من البيانات والمعلومات الإلكترونية وتقوم بتحديثها بشكل مستمر. ويقصد بمصطلح "البيانات المفتوحة" جعل هذه البيانات متاحة للاستخدام وإعادة الاستخدام والنشر بدون أية قيود.

وتضع سياسة البيانات المفتوحة أسس ضمان تعاون ومشاركة الجمهور من أجل ابتكار وتطوير خدمات ذات قيمة عالية.

1.1 ما المقصود بالبيانات الحكومية المفتوحة؟

البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يمكن الوصول إليها، وإعادة استخدامها أو نشرها لأي غرض بما في ذلك الاستخدام التجاري، بدون أية تكلفة أو قيود على النشر، فضلًا عن كونها تخزن في قواعد البيانات الحكومية.

1.2 مجالات البيانات المفتوحة

تقوم الجهات الحكومية مثل الوزارات والبلديات وغيرها من الهيئات بإنتاج وحفظ وتحديث كميات هائلة من البيانات وفيما يلي بعض الأمثلة على تلك البيانات:

- الإحصاءات الوطنية-
- معلومات الموازنات الماليّة
- البيانات الجغرافيّة
- القوانين واللّوائح التّنظيميّة
- معلومات التّعليم والنّقل.

ويمكن أن تصبح معظم هذه المعلومات **بيانات مفتوحة**.

1.3 الاستثناءات

ولا يمكن إتاحة جميع أنواع البيانات والمعلومات وجعلها بيانات مفتوحة فيستثنى منها التالي:

- البيانات الشخصية: وهي البيانات والمعلومات ذات الصلة بشخص معين.
- البيانات الحكومية الحسّاسة: وهي بيانات سريّة لأسباب تتعلّق بالأمن القومي.

* ويمكن الرجوع إلى (قانون تصنيف وثائق الدولة) الصادر بالمرسوم السلطاني (رقم 2011/118)

2 أهداف السياسة

لقد تبين عالميًا أن إرساء ثقافة البيانات المفتوحة، وتطبيق ضوابطها وممارساتها الصحيحة منذ بداية إنتاج البيانات أو جمعها يسهم في تحقيق العديد من المنافع للمجتمعات واقتصاداتها.

وتدعوا استراتيجية عمان الرقمية إلى إعطاء البيانات المفتوحة أولوية كبيرة، وتأتي هذه السياسة لمساعدة الجهات الحكومية في السلطنة على تضمين مبادئ البيانات المفتوحة في جميع عملياتها وإجراءتها.

وتهدف سياسة البيانات الحكومية المفتوحة إلى ما يلي:

- إبراز التزام السلطنة بالمبادئ العامة للبيانات المفتوحة.
- مساعدة الجهات الحكومية على فهم أولويات المجتمع والأنشطة الصناعية والتجارية وحاجتها للبيانات المفتوحة.
- تبسيط وتسهيل نشر الجهات الحكومية للبيانات المفتوحة في السلطنة.
- وضع إطار عمل لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة يمكن الجهات الحكومية من إنشاء مجموعات بيانات ذات قيمة عالية للجمهور.
- تحديد المبادئ العامة للبيانات المفتوحة والتي ستسهم بدورها في تعزيز الثقافة المعلوماتية:
- زيادة فرص إمكانية استخدام البيانات الأولية لإنشاء وابتكار تطبيقات جديدة من شأنها أن تحقق منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمع.

كما ستسهم هذه السياسة في تسهيل تطبيق أفضل الممارسات لمبادئ البيانات المفتوحة في كافة القطاعات الحكومية بالسلطنة.

2.1 مجال تطبيق السياسة

تنطبق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة على جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التشريعية في سلطنة عمان، ويشمل المستفيدين منها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية وقطاع الأعمال الصناعية والتجارية (بما في ذلك مطوري تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات، أو أفراد المجتمع المهتمين أو ممن لديهم رغبة في أي استخدام خاص للبيانات الحكومية.

3 السياسة

3.1 أحكام السياسة

نسعى لضمان التزام جميع الجهات الحكومية في السلطنة فعليا بنشر بيانات ومعلومات عامة ذات قيمة عالية على هيئة (بيانات مفتوحة) لزيادة فرص إمكانية استعمال البيانات الأولية بإبداع من أجل ابتكار تطبيقات وخدمات جديدة تعود بمنافع اجتماعية واقتصادية كبيرة على المجتمع، ويتعين على الجهات الحكوميّة نشر بياناتها المفتوحة وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

كما يتعين عليها إنشاء مخزن لحفظ البيانات لحصر جميع أصول البيانات التي يتم إنتاجها أو جمعها وهي تشمل ولا تقتصر على أصول البيانات المتوفرة في نظم المعلومات الخاصة بالجهة الحكومية. كما يتعين على الجهات الحكومية زيادة كفاءة وفاعلية مخزون البيانات من خلال توسيعه وتغذيته وتحديثه باستمرار.

وطبقًا لسياسة حكومة السلطنة ، يتوجّب على الجهات الحكوميّة نشر بياناتها المفتوحة وإتاحتها للاستخدام العام على نطاق عام (om.) أو نشرها في بوابة عماننا (البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية(www.oman.om) أو في كلا الموقعين.

كما يتوجّب على الجهاتالحكومية أيضا إنشاء وتوفير منصة إلكترونية لتمكين أفراد المجتمع من طلب أية مجموعة بيانات محددة من مخزون البيانات لتُنشر على هيئة بيانات مفتوحة، وعليها التعامل باهتمام بالغ في الرد على مثل تلك الطلبات.

3.2 مبادئ البيانات المفتوحة

وتتمثل المبادئ التي تحكم إدارة وتنظيم البيانات المفتوحة فيما يلي:

1. **الاكتمال:** يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية مكتملة لأقصى حد ممكن، بحيث تحتوي على كل ما تم تسجيله حول موضوع معين. كما ينبغي نشر جميع المعلومات الأولية في مجموعات البيانات وإتاحتها للجمهور، ماعدا تلك الخاضعة لقوانين حماية الخصوصية والأمن مثل المعلومات ذات الصلة بشخص محدد. كما يجب إضافة بيانات وصفية تحدد وتشرح البيانات الأولية المتاحة، إلى جانب توفير نماذج وشروحات حول طريقة احتساب البيانات المستخلصة، وذلك سيسمح للمستخدمين بفهم نطاق وحجم المعلومات المتاحة وتفحص كل عنصر منها بأكبر قدر ممكن من التفصيل.

الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان

سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

2. **أولية المصدر: يجب على** الجهات الحكومية أن تحرص على نشر مجموعات البيانات من مصادرها الأولية بأعلى مستوى ممكن من الدقة وليست في أشكال مجمعة أو معدلة.
3. **في الوقت المناسب: يجب** أن تقوم الجهات الحكومية بنشر مجموعات البيانات للجمهور في الوقت المناسب)على الأقل بشكل سنوي(وبالسرعة اللازمة فور الانتهاء من جمعها وترتيبها متى كان ذلك ممكنا، ولا بد أن تعطى الأولوية للبيانات التي يعتبر عامل الوقت حسّاسا بالنسبة لاستخدامها. وستزيد التحديثات الفورية للمعلومات من استفادة الجمهور من تلك البيانات.
4. **العثور الدائم على البيانات**: يجب أن تظل مجموعات البيانات متاحة بشكل دائم مع ضرورة التوثيق المستمر لجميع الإصدارات الخاصة بها وأرشفتها مع مرور الوقت، كما لا بد من الإشارة إلى أية تغيرات طرأت عليها.) يمكن الرجوع إلى أحكام حفظ البيانات وفقاً لقانون الوثائق والمحفوظات الصادر بالمرسوم السلطاني 2007/60(
5. **إمكانية الوصول:** لا بد أن يكون باستطاعة جميع المستخدمين الوصول إلى كل مجموعات البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية (إمكانية تحديد المحتوى وتحميله) بسهولة. ولجعل الوصول إلى البيانات أكثر سهولة، يُفضّل توفير واجهة تطبيقات تمكن جميع المستخدمين من تحميل جميع المعلومات والبيانات المخزنة في أي قاعدة بيانات مرة واحدة (والذي يعرف بالوصول الشامل) ووجود واجهة برمجة تطبيقات للمستخدم (API) تمكن المستخدمين من إجراء طلب أية بيانات محددة.
6. **المعالجة الآلية:** لا بد من هيكلة مجموعات البيانات بطريقة منطقية للسماح بمعالجتها آليًا، وإتاحتها بصيغ صديقة للأجهزة، فعلى سبيل المثال الملفات التي تنشر بصيغة بي دي أف، والتي تستخدم على نطاق واسع، يصعب على المعالجات الآلية قراءتها، لذلك لا بد من تخزين المعلومات بصيغ ملفات واسعة الانتشار مثل ,CSV, XLS, JSON) XMLوغيرها من الصيغ القابلة للمعالجة الآلية. كما يجب كتابة معلومات حول صيغ الملفات التي تحمل بيانات مفتوحة إلى جانب كيفية استخدامها.
7. **إمكانية التحقق من المصدر: يجب** أن تكون البيانات التي تُنشر موقعة إلكترونيًا أو تتضمن شهادة مع تاريخ الإصدار أو النشر لضمان مصداقيتها ودقتها. فالتواقيع الإلكترونية تمكن المستخدمين من التحقق من مصدر البيانات وأنه لم يطرأ عليها أي تغيير منذ نشرها.
8. **التوثيق**: يمكّن توثيق المعلومات ذات الصلة بمجموعات البيانات وصيغها ومحتواها من الاستفادة منها بشكل أكبر. وينص هذا المبدأ على أن تقوم المواقع الحكومية بتوفير معلومات كافية حول مضمون البيانات المتاحة ودقتها وسلامتها.
9. **عدم التمييز: يجب** أن تكون البيانات متوفرة لأي شخص وفي أي وقت دون الحاجة إلى التعريف بالهوية وبدون تسجيل أو تقديم أية مبررات لاستخدام مجموعات البيانات.
10. **غير مملوكة:** يجب أن تكون مجموعات البيانات متاحة بشكل لا يستطيع بموجبه أي كيان السيطرة عليها سيطرة حصرية (إمكانية الحصول على البيانات بدون أية تراخيص للبرمجيات).

11. **الترخيص**: إتاحة مجموعات البيانات بدون قيود على نشرها ولا تكون خاضعة لشروط حقوق التأليف أو النشر أو براءة الاختراع أو الملكية التّجارية أو لوائح تنظيم حماية الأسرار التّجارية. وتمثل أقصى درجة لفتح البيانات الحكومية في وصفها بوضوح بأنها أحد أعمال الحكومة وإتاحتها بلا قيود على الاستخدام في نطاق إلكتروني عام. ولا بد على الجهات الحكومية استخدام تراخيص البيانات المفتوحة لتحديد بوضوح بأي أشروط يمكن استعمال بيانات تلك الجهات، ومن الأمثلة على ذلك، ترخيص الأعمال الإبداعية المفتوحة للاستخدام العام، وترخيص مجموعة البيانات المفتوحة وأحكام الاستخدام الخاصة بالبنك الدولي.

- **ملاحظة 1:** تصف هذه المبادئ وضع البيانات المفتوحة عند تطبيق أفضل الممارسات.
- **ملاحظة 2:** قد تؤثر عملية تنقيح المحتويات في قدرة الجهة الحكومية على تطبيق جميع مبادئ البيانات المفتوحة على كل مجموعات البيانات بحيث يجب تحديد مجموعات البيانات ذات القيمة العالية وإعطاؤها الأولوية في تطبيق المعايير وتهيئتها للنشر.
- **ملاحظة 3:** هذه المبادئ محددة في توجيهات الأمم المتحدة للبيانات الحكومية المفتوحة.

4 الأدوار والمسؤوليات

4.1 إدارة السياسة

1. توكل مسؤولية إعداد وتطوير سياسة البيانات المفتوحة إلى هيئة تقنية المعلومات (ITA).

ويتولى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كامل المسؤولية في تسهيل تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة وتقديم المشورة والإرشاد حولها للجهات الحكومية والمستفيدين منها.

)يمكن الرجوع إلى المرسوم السلطاني 2014/40 للمزيد عن إنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات(

4.2 تنفيذ السياسة

تقع على عاتق كل الجهات الحكومية والمستفيدين مسؤولية تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة والالتزام بها والإبلاغ عن الإجراءات التحسينية لمشاركة البيانات ذات الصلة بهذه السياسة.

التاريخ	الإجراءات
خلال 3 أشهر من إصدار السياسة	• **تعيين حلقة اتصال، ووضع وتحديد الأدوار والمسؤوليات لإدارة البيانات بشكل عام وتعزيز كفاءة وفاعلية نشر البيانات الحكومية المفتوحة.**
خلال 3 أشهر من إصدار السياسة.	• **وضع آلية لنشر البيانات** ○ **تعيين آلية للتواصل مع المهتمين بالبيانات الحكومية المفتوحة لتسهيل وتحديد الأولويات ذات الصلة بنشر البيانات.** ○ **توفير آلية لمعرفة وجمع آراء وملاحظات المستفيدين من البيانات المفتوحة.** ○ **شرح طرق إيصال الآراء والملاحظات على موقع/بوابة البيانات الحكومية المفتوحة.**

	○ **تحديد آلية لطلب البيانات المفتوحة**
خلال 6 أشهر من إصدار السياسة.	• **إنشاء وتغذية مخزن حفظ البيانات) كل مجموعات البيانات الخاصة بالجهة الحكومية (** ○ **وضع جدول زمني لتخزين البيانات.** ○ **نشر جدول تخزين البيانات في بوابة البيانات الحكومية المفتوحة.** ○ **إنشاء مخزن لحفظ جميع مجموعات البيانات الخاصة بالجهة الحكومية.** ○ **المحافظة على مخزن حفظ البيانات: زيادته وتغذيته وفتحه**
خلال 9 أشهر من إصدار السياسة.	• **نشر البيانات المفتوحة:** ○ **إنشاء ونشر قائمة بالبيانات المفتوحة المتاحة في البوابة.** ○ **تغذية قائمة البيانات المفتوحة من خلال تحديث مجموعات البيانات بانتظام إن تطلب ذلك.**
خلال 12 شهراً من إصدار السياسة.	• **توثيق ما إذا كان يتعذر نشر البيانات**

5 المراجع

وفي ما يلي مجموعة من الوثائق والروابط المرجعية لهذه السياسة:

1. المرسوم السلطاني 2014/40إنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
2. المرسوم السلطاني 2007/60 – قانون الوثائق والمحفوظات – حفظ البيانات
3. المرسوم السلطاني 2011/118 (قانون تصنيف وثائق الدولة)
4. توجيهات البنك الدولي للبيانات المفتوحة(data.worldbank.org/ogd)
5. توجيهات الأمم المتحدة للبيانات المفتوحة (http://www.unpan.org)
6. مؤسسة Open Knowledge (https://okfn.org)
7. مؤسسة Sunlight (http://sunlightfoundation.com)